ـ العربية، وتحت عنوان فرعي «العلاقات السورية ـ الفلسطينية» يَرد التالي: «حددت سوريا، اكثر من مرة، موقفها من الموضوع الفلسطيني، على قاعدة الحل الشامل والعادل، في اطار مؤتمر دولي، بما يحقق الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، واقامة دولة فلسطينية مستقلة... وانطلاقاً من هذا التوجه، دعت [ سوريا ] الى اقامة التوازن الاستراتيجي مع العدو [ اسرائيل ]، ومن هذا المنطلق ايضاً، فقد تعارضت توجهات سوريا مع توجهات وتحالفات قيادة المنظمة مع الاردن ومصر، باعتبارهما بوابة عبور للتسوية الجزئية والمنفردة، وفق الشروط الاميركية ـ الاسرائيلية، وهذا سيؤدي الى اضعاف الموقف السوري في نهاية المطاف» ( ص ٩١ ).

فهل ينسجم ذلك مع اية قواعد توثيقية علمية، او حيادية ؟

مثال آخر: في تقرير العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، اخذ التحليل والتنظير مجراه، ويُبني على اسس العداء المسبق لـ م.ت.ف.، وبدلاً من الاشارة الى الوثائق، والتصريحات الخاصة، بما يتعلق بمحاولة تقاسم السلطة في الضفة الغربية بين اسرائيل والاردن، وبدلاً من ابراز الدور الاميركي بتخريب العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، ومحاولة جذب الاردن باتجاه اسرائيل، ودفعها الى التسوية على حساب م.ت.ف. وتمثيلها للشعب الفلسطيني، فقد تم تحميل م.ت.ف. المشكلات كافة المتعلقة بمسيرة العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية. ولم يكتفِ التقرير بذلك، بل اطلق العنان للتنبؤات السياسية، والاوهام، فاورد: «اما م.ت.ف. فقد حرصت بدورها، وفي ظل غياب اي عمق عربي ينسجم مع مواقفها وتحركاتها، على ان تُبقي الخلاف في حده الادنى [ اي الخلاف الاردني ـ الفلسطيني ] وتتجنب خوض اية معركة سياسية مع الاردن، مكتفية بتحميل الولايات المتحدة مسؤولية ما حدث.

«وحين يلوح امامها دور وافق عملي للتسوية، فانها ستجد الملك، آنذاك، بانتظارها، هذا اذا لم تحدث تطورات تنفض كل هذه التقديرات» ( ص ٩٠ ).

أما ما يختص بتقارير العلاقات العربية ـ العربية، فهي، ووفق ابسط مفاهيم التوثيق الاقليمي، لا تدخل في صلب العمل التوثيقي الفلسطيني، بل انها تتعداه الى نطاق العمل العربي المشترك.

**٤ ـ مؤتمرات وندوات**

يبدو العنوان، لاول وهلة، مغرياً وشديد الجاذبية من الناحية التوثيقية. الا انه جاء في « وقائع ...» باهتاً للغاية من حيث المضمون، متضمناً تقريراً واحداً عن « دورة اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي ».

ولم يتضمن هذا الباب تقريراً فلسطينياً واحداً، على الرغم من ان الفترة التي تغطيها « وقائع... » حافلة بالمؤتمرات، والندوات، الفلسطينية المتخصصة. نذكر منها على سبيل المثال: الدورة السادسة والثلاثون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في تونس، ١٣ ـ ١٦ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٦. وندوة « اليهود والفلسطينيون: الحوار ممكن »، باريس ١٩ شباط ( فبراير ) ١٩٨٦.

**٥ ـ مراجعات الكتب**

وشغلت تلك المراجعات الصفحات ١٣٧ ـ ١٧٨، وعرضت عشرة كتب بعضها تمت مراجعته في صحف عربية اخرى. الا ان السؤال: الا يجوز عرض كتاب سبق وان تمت مراجعته وعرضه ؟ بالتأكيد ذلك ممكن. الا ان عرض «أي كتاب» بصورة شاملة، يقع ضمن اختصاص المجلات الثقافية والسياسية الجامعة. الموسوعة الفلسطينية، مثلاً، تم عرضها، وفي اكثر من صحيفة، بشكل عام وشامل، واذا كان يجوز عرضها، ونقدها، بشكل عام، في مجلة غير متخصصة، فليس في ذلك اي غضاضة؛ ولكن كما هو الحال في «وقائع...» المتخصصة بالتوثيق، يفترض ان يكون العرض تخصصياً وعميقاً، لا شاملاً. وكان ممكناً ان يتم التعرض للموسوعة الفلسطينية، بشكل اختصاص، من حيث مراعاتها لقواعد التوثيق، والفهرسة، والتأريخ، وخلافه، لكن العرض جاء شاملاً عاماً. وما ينطبق على الموسوعة الفلسطينية ينطبق على الكتب الاخرى التي تم تناولها، مما يُخرج هذا الباب من نطاق الاختصاص التوثيقي الى مجال